التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته

1. مقدمة

- تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل. هذا الاعتماد على مورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصادات ريعية.
- فطالما كانت هذه الثروة متوفرة بكثرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال كبير، فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية مهمة تساعدها في تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

- لكن، ماذا كان سيحصل لو كانت هذه الثروة ستنضب على المدى القريب أو المتوسط ؟
- ماذا لو عرفت أسعارها انخفاضا كبيرا وامتدت لفترة طويلة ؟
- ماذا لو حصل تراجع كبير للطلب على هذه المادة أو تم التوجه إلى مواد بديلة أقل كلفة أو أكثر حفاظا على البيئة ...؟
- هذه التساؤلات والاستفسارات تُطرح وتنطبق بصفة خاصة على بعض البلدان العربية المنتجة والمصدرة للبترول. فقد مكنتها هذا الثروة الطبيعية من الحصول، ولمدة طويلة، على عائدات مالية مهمة أدت في العديد من الأحيان إلى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

- لكن مع الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية لهذه الطاقة، وعدم انتظام هذه الأسعار في فترات عديدة ولأسباب مختلفة (اقتصادية وغير اقتصادية)، من جهة، وارتفاع النفقات العامة، خاصة بعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول العربية (الربيع العربي)، من جهة أخرى، تم الاستنتاج والاقتناع بعدم الاستمرار في اعتماد الدول على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة ولتمويل الاقتصاد، وبالتالي ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات الاقتصادية في البلدان الشريكة.

- في هذه الحالة، مجموعة من الأسئلة المهمة والأساسية تفرض نفسها:
  - هل في استطاعة أي دولة مهما كان نوع أو نسبة نموها أن تنجح في تنويع هياكلها الاقتصادية ؟
  - أي من البلدان التي لها قدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها ؟
  - ما هي الشروط أو الضوابط أو المستلزمات التي تلعب دورا أساسيا ومهما في إنجاح عملية الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، خاصة قدرة البلد المادية والبشرية ؟

- لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات والاحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، سيتناول هذا العرض مجموعة من المحاور والتي ستدور حول النقاط الأساسية التالية:
  - التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي، وأهدافه ومحدداته
  - العلاقة التي تربط بين التنويع والتنمية الاقتصادية
  - سياسة التنويع في الدول العربية : عرض وتحليل لأهم المؤشرات
  - تجارب رائدة لبعض الدول النامية والعربية
  - أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

2. مفهوم وأهداف ومحددات التنويع الاقتصادي

1.2 التنويع الاقتصادي : مفهوم وأهداف

- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد . بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.
- في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

- في معناه البسيط، يُشار إلى التنويع بِـ"عدم وضع البيض في سلة واحدة" . فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد .

- في الكثير من الأحيان، يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات. تنويع سلة السلع التصديرية هو، في الحقيقة، جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج. ومن هذا المنطلق، فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات.

- سبب آخر مهم يدفع إلى التنويع هو احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية. فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو في غياب أي تنويع اقتصادي.

- بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

- وهكذا، يمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية) .

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها .
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

- وبالتالي، يمكن التمييز بين نوعين من التنويع:
  - التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.
  - التنويع الرأسي: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

2.2. محددات التنويع الاقتصادي

- يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني ؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

- وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها .